المرحلة الثانية : **د اياد عايش محمد**

المحاضرة الثالثة - الفصل الدراسي الثاني – تاريخ البلاد العربية الحديث :

الاصلاحات الإدارية والاجتماعية :

واجهت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني سلسلة من الأزمات الداخلية والخارجية ، منها الثورة اليونانية وما صحبها من تدخل دولي وعسكري وسياسي لصالح الثوار اليونانيين ، واستئناف الحرب الروسية العثمانية ، والتي خسرت فيها الدولة العثمانية نيقو بوليس وسلسترة وروسجق ووقعت صلح بخارست من ٢٨ آيار ١٨١٢ الذي جعل نهر البروت حدا فاصلا بين روسيا والدولة العثمانية كما واجه السلطان الحركة (الوهابية) في الجزيرة العربية ودخل في صراع مع محمد علي باشا واليه على مصر ، هذا إلى جانب العديد من الانتفاضات التي وقعت في بعض الولايات .

لذلك قرر السلطان محمود الثاني اتباع سياسة مركزية وإعادة الحكم المباشر إلى كافة الولايات العثمانية فقضى على المماليك في بغداد سنة ١٨٣١ والجليليين في الموصل ١٨٣٤ والأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب ، ولكنه فشل إخماد الحكة (الوهابية) التي ظلت مسيطرة على قلب الجزيرة العربية ونجحت في الانتشار في بعض المناطق حتى استعان بوالي مصر محمد علي فأخمدها سنة ١٨١٨ .

أنجز السلطان محمود الثاني برنامج إصلاحات واسع النطاق وضعت فيه الخطوط الرئيسة التي سار عليها مصلحو الدولة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ففي حقل التعليم أسس عددا من المدارس الابتدائية والثانوية الجديدة ومدرسة للحقوق واخرى للطب يديرها مدرسون فرنسيون وأعيد فتح السفارات في الدول الأوربية وكانت قد أغلقت خلال سيطرة أعداء الاصلاح ، وفي عهده أرسل حوالي مئة طالب للدراسة في أوربا وظهرت في عهده جريدة الحكومة الرسمية (تقويم الوقائع) وصدر عددها الأول سنة ١٨٣١ فضلا عن ذلك فقد شهدت فترة

حكمه إعادة النظر بنظم الادارة المركزية للحكومة فأنشأ وزارات المالية والاوقاف والحربية والداخلية .

كما اسس (ترجمة أوده سي) أي إدارة الترجمة التي تحولت بعد ذلك إلى وزارات الخارجية ، ومن (ترجمة أوده سي) تخرج عدد من رجال الدولة العثمانية الذين تحملوا عبء الاستمرار في الاصلاحات أمثال عالي باشا وفؤاد باشا ونامق كمال باشا وغيرهم ، وأسس محمود الثاني مجلسا للوكلاء (الوزراء) على غرار مجالس الوزراء في الدول الأوربية رغبة منه في زيادة الكفاءة الادارية ، كما حدثت بعض التغييرات في مناصب الدولة ، ففي سنة ١٨٣٧ ألغي لقب الصدر الأعظم مؤقتا واسندت سلطاته إلى باش وكيل أو الوزير الأول وهو يعادل منصب رئيس الوزراء ، وفي أيامه ظهرت قوة الباب العالي الذي كان مقرا للصدر الأعظم ، ووزارات الدولة ، وبمرور الزمن اصطدمت رغبة السلطان الذي كان يريد سلطة استبدادية مطلقة بميل الطبقة البيرقراطية الإدارية لتقييد سلطته بالمبادئ والقوانين المدنية ، وقد أدى ذلك الاصطدام إلى ظهور الانشقاق بينهما عند نهاية القرن التاسع عشر .

وفي مجال القضاء أسس السلطان محمود الثاني (المجلس الأعلى للقضاء) وكلفه بإعادة النظر في القوانين وعرف باسم (مجلس عالي احكام عدلية) وكان أعضاؤه من مختلف الولايات ، وقد انبثق من هذا المجلس سنة ١٨٦٨ مجلس (شورى دولت) أي مجلس شورى الدولة ، كما أصدر قانونا للعقوبات ، وأدخل الزي والنظام الأوربية في الجيش العثماني وأسس مجلس (شورى عسكري) أي مجلس الشورى العسكري لتنظيم الأمور العسكرية ، وألغى نظام البكتاشية والمولوية لارتباط هاتين الطريقتين الصوفيتين بتنظيمات الجيش الانكشاري .